Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
المجلد الأول، العدد الثالث، 2025

أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (1990-2000)

فائدة احمد سالم سعيد *
التجارة الدولية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة صبراتة، صرمان، ليبيا
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): faedah.arzeeq@sabu.edu.ly

The Impact of Oil Price Fluctuations on Libya's Trade Balance During the Period (1990–2000)

Faida Ahmed Salem Saeed *
International Trade, Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Sabratha University, Sorman, Libya

Received: 27-05-2025; Accepted: 30-07-2025; Published: 24-08-2025

الملخص

يعتبر البترول من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ عام 1859 ، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيوياً من عناصر الحياة اليومية،ويمثل قطاع النفط في ليبيا قطاعاً هاما واستراتيجيا ، باعتباره يشكل أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات ، وبهذه النسبة تعتبر ليبيا إحدى الدول النفطية التي لها مكانة معتبرة في هذا المجال ، وذلك لما يحققه من إنجازات وعوائد مالية تعمل على تطوير القطاعات الأخرى ، كما يمثل قطاع النفط نسبة كبيرة من عائدات الدولة ، فبرامج التنمية في ليبيا تعتمد أكثر على عاملي تطور الكميات المنتجة من النفط وعلى ارتفاع أسعارها دوليا ، وعليه فالواردات أيضا مرتبطة بإيرادات هذه الصادرات ، وبما أن الميزان التجاري هو نتيجة الفرق بينهما ، فإن ذلك بالضرورة يؤدي إلى التساؤل عن مدى تأثر الميزان التجاري بتقلبات أسعار النفط الحاصلة في السوق العالمية خلال الفترة ما بين (1990-2000م) ، وتحديد تحديات تبعية الاقتصاد الليبي لقطاع النفط ،والوصول لحلول واقتراحات من شأنها تنمية القطاعات الاقتصادية كاستراتيجية بديلة لقطاع النفط والتخفيف من هذه التبعية ..

الكلمات الدالة: النفط، الميزان التجاري، الاقتصاد الليبي، تقلبات الأسعار.

Abstract

Petroleum is one of the most important discoveries made by man since 1859, it is the first and primary source of energy and the center of all industrial and agricultural production in the contemporary world, and it has become a vital element of daily life , the oil sector in Libya represents an important and strategic sector, as it constitutes more than 97% of total exports, and with this percentage, Libya is considered one of the oil countries that have a significant position in this field, because of its achievements and financial returns that work to develop other sectors, and the oil sector represents a large percentage of state revenues, as the development programs in Libya depend more on the two factors of the development of the quantities produced from oil and its high international prices, and therefore imports are also linked to the revenues of these

exports, and since the trade balance is the result of the difference between them, this necessarily leads to the question of the extent to which the trade balance is affected by the fluctuations of oil prices in the world market during the period (1990-2000), identifying the challenges of the Libyan economy's dependence on the oil sector, and reaching solutions and suggestions that would develop economic sectors as an alternative strategy to the oil sector and alleviate this dependence.

Keywords: Oil, Trade Balance, Libyan Economy, Price Fluctuations.

1. المقدمة

يُعَدّ النفط منذ اكتشافه عام 1859 أحد أهم الموارد الطبيعية التي أسهمت في إحداث تحولات جوهرية في بنية الاقتصاد العالمي، إذ أصبح المصدر الرئيس للطاقة وعنصرًا أساسيًا في دفع عجلة التنمية الصناعية والزراعية والخدمية. وقد أضحى النفط سلعة استراتيجية ذات تأثير مباشر في صياغة ملامح العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية (يونس، 2007؛ عبد الناصر، 2006). وفي هذا الإطار، تبرز ليبيا كإحدى الدول النفطية المهمة على الساحة العالمية، حيث يشكل النفط أكثر من 97% من إجمالي صادراتها، وهو ما جعل اقتصادها الوطني مرتهنًا بدرجة كبيرة للتقلبات التي يشهدها السوق النفطي العالمي (مصرف ليبيا المركزي، 2017).

إن هذه التبعية المفرطة لقطاع المحروقات انعكست بشكل مباشر على الميزان التجاري الليبي الذي يُعَدّ من أهم المؤشرات الاقتصادية الكاشفة عن قدرة الدولة على تحقيق التوازن في معاملاتها التجارية الخارجية. وقد تميّزت فترة التسعينيات بحدوث تغيرات حادة في أسعار النفط على المستويين المحلي والعالمي، نتيجة عوامل متعددة من أبرزها الأزمات الاقتصادية الدولية والحروب والتقلبات في العرض والطلب، إضافةً إلى تأثير الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا آنذاك (الأكرش، 2017؛ رسن، 1999).

وعليه، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (1990–2000)، من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين الصادرات النفطية والتغيرات في أسعار البترول، وتحديد الانعكاسات الاقتصادية المترتبة على ذلك. كما يسعى إلى إبراز التحديات المرتبطة بالتبعية المفرطة لقطاع النفط، واقتراح استراتيجيات بديلة تسهم في تنويع مصادر الدخل القومي وبناء اقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية.

2. أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على الأهمية الاقتصادية للنفط في الاقتصاد الحديث.
- التعرف على الميزان التجاري الليبي وهيكله .
- التعرف على واقع قطاع النفط الليبي وخصائصه ومميزات النفط الليبي.
- التعرف على أثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري الليبي.
- معرفة أثار تقلبات أسعار النفط عالماً على الاقتصاد الليبي عموماً وعلى الميزان التجاري الليبي خلال فترة الدراسة واستنتاج النتائج وتعميمها على الواقع المعاصر.
- معرفة البدائل المتاحة لمواجهة تحديات تبعية الاقتصاد الليبي لقطاع النفط .
- الوصول الى حلول واقتراحات لتخفيف تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الليبي .

3. اشكالية الدراسة :

تتمثل مشكلة البحث في الاختلال الذي قد يحدث في الميزان التجاري نتيجة التقلبات المفاجأة في أسعار البترول عالمياً والتي بدورها تتسم بعدم الاستقرار نتيجة ارتباطها بالعديد من العوامل والمحددات ، مما يجعل ميزان المدفوعات والميزان التجاري للدول المصدرة للنفط بحالة اختلال دائمة والذي بدوره يؤثر على اقتصاديات هذه الدول.

4. فرضية الدراسة :

هناك أثر كبير لتقلبات أسعار النفط عالمياً على ميزان المدفوعات والميزان التجاري الليبي ومنه على الاقتصاد الليبي بشكل عام.

5. حدود الدراسة :

الحدود المكانية : اختصت الدراسة بالميزان التجاري الليبي والصادرات النفطية .
الحدود الزمانية :شملت الدراسة مدة 11 سنة ابتداء من سنة 1990م إلى سنة 2000م.

6. المنهجية المتبعة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي الاستقرائي وذلك من خلال دراسة موضوع الدراسة من الجزء الى الكل ،للوصول الى القاعدة الكلية ، فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والأرقام من مصادرها المختلفة ،ثم عرضها بشكل بياني لغرض الوصول الى النتائج المطلوبة ،حيث كلا المنهجين يخدمان الدراسة ويؤديان للوصول فهم موضوع الدراسة والخروج بالنتائج المرجوة.

7. هيكل الدراسة :

بغرض الإحاطة بجوانب هذه الدراسة تم التطرق إلى النقاط التالية:

- ماهية النفط وأهميته في الاقتصاد الحديث .
- محددات أسعار النفط عالمياً.
- النفط الليبي تاريخياً واحتياطات النفط في ليبيا ومميزات النفط الليبي.
- مفهوم الميزان التجاري وحالاته.
- عناصر الميزان التجاري والعوامل المؤثرة على الميزان التجاري.
- تطور رصيد الميزان التجاري الليبي خلال فترة الدراسة.
- أثر تغير سعر النفط في الميزان التجاري خلال فترة ما بين (1990-2000).
- التحديات المترتبة على الارتباط القوي بين تقلبات أسعار النفط عالمياً ورصيد الميزان التجاري الليبي وسبل مواجهة هذه التحديات.

المبحث الأول : عموميات حول النفط وأسعاره وامكانيات ليبيا النفطية.

المطلب الأول : ماهية النفط وأهميته في الاقتصاد الحديث

❖ **ماهو النفط :**

يُعَدّ النفط من أبرز الاكتشافات التي غيّرت مسار حياة الإنسان منذ عام 1859، إذ أصبح المصدر الرئيس للطاقة والركيزة الأساسية في دفع عجلة التطور الصناعي والزراعي في العصر الحديث. وقد تحوّل تدريجيًا إلى سلعة استراتيجية ذات تأثير مباشر في رسم ملامح الاقتصاد العالمي وتحديد موازين القوى بين الدول.

ويُعرَّف النفط بأنّه سائل طبيعي يتكون أساسًا من مزيج معقد وغير متجانس من المركبات الهيدروكربونية ذات تراكيب جزيئية متباينة وخصائص فيزيائية وكيميائية متنوّعة. كما يشتمل على نسب متفاوتة من بعض الشوائب والعناصر مثل الكبريت، الأكسجين، النيتروجين، الماء، الأملاح، بالإضافة إلى بعض المعادن كالحديد والفاناديوم والصوديوم، الأمر الذي يضفي عليه خصائص فريدة تجعله ذا قيمة اقتصادية وصناعية بالغة الأهمية.

❖ **أهمية النفط في الاقتصاد الحديث :**

يُنظر إلى الطاقة، وفقًا لرؤى عدد من الاقتصاديين المحدثين ومنهم فرانكل، باعتبارها أحد العوامل الجديدة المضافة إلى عناصر الإنتاج التقليدية إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. وتُعد الطاقة النفطية حتى يومنا هذا الأكثر وفرة وسهولة من حيث الاستغلال، وهو ما جعل تبعية المجتمعات الحديثة للنفط تبعية وثيقة، حتى أصبح استهلاكه يُعدّ مقياسًا من مقاييس التقدّم الاقتصادي. ويكتسب النفط أهميته في المقام الأول من كونه مصدرًا رئيسيًا للإيرادات المالية، إذ يلعب دورًا جوهريًا في اقتصادات الدول المنتجة والمصدّرة له من خلال الإسهام في تكوين الدخل القومي وزيادة التراكم الرأسمالي وتمويل برامج التنمية المختلفة، كما تستفيد الدول المستهلكة بدورها من الإيرادات النفطية عبر الضرائب المفروضة على الاستهلاك، لاسيما عندما يُستغل النفط في شكل مشتقات بترولية تحقق عوائد مالية مرتفعة.

وإلى جانب ذلك، يشكل النفط المصدر الأهم للطاقة في الاقتصاد المعاصر، نظرًا للمزايا المتعددة التي يتميز بها، وفي مقدمتها ارتفاع قيمته الحرارية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، وانخفاض تكاليف إنتاجه نسبيًا إذا ما قورنت بتكاليف إنتاج البدائل، فضلًا عن كونه مادة أولية لعدد كبير من المنتجات البترولية التي يتزايد الطلب عليها باستمرار. كما يكرّس جزء كبير من النفط المستهلك عالميًا لتلبية الاحتياجات الصناعية، حيث باتت الصناعة الحديثة تعتمد عليه بصورة أساسية لضمان استمرارية العملية الإنتاجية. وما يميز النفط في هذا المجال أنّه لا يُستعمل مباشرة، بل يخضع لعمليات إنتاجية متتالية ضمن الصناعة البترولية، سواء في جانبها الاستخراجي أو التحويلي، وهو ما جعله قاعدة لنشوء صناعات بتروكيميائية واسعة تشمل إنتاج الأسمدة والمطاط والمستحضرات الطبية وغيرها من الصناعات ذات القيمة الاقتصادية العالية.

ولا تقتصر أهمية النفط على بعديه المالي والإنتاجي فحسب، بل تمتد لتجعله أهم سلعة في التبادل التجاري الدولي، إذ يُباع معظم إنتاج الدول النامية في الأسواق العالمية إلى الشركات الأجنبية، التي تقوم بدورها بتكريره وتصنيعه وإعادة تسويقه في مئات الدول، محققة بذلك أرباحًا هائلة. ونتيجة لذلك أصبح النفط يمثل صناعة عالمية بمليارات الدولارات، بينما يشكل بالنسبة إلى الدول المنتجة المادة الرئيسة في موازين مدفوعاتها، والمصدر الأساسي لدخلها القومي

المطلب الثاني : محددات أسعار النفط عالمياً

يُعَدّ النفط والغاز من السلع العينية التي تخضع في تسعيرها لقوى العرض والطلب في الأسواق العالمية، حيث يتحدد سعر برميل النفط وفق مجموعة من العوامل، أبرزها الكثافة النوعية(API) ، ونسبة الكبريت في مكوناته، إضافةً إلى موقع استخراجه وظروف نقله. ويتركز الاستخدام الأساسي للنفط في قطاعات النقل والصناعة والتدفئة، مما يعكس مكانته كأحد المصادر الحيوية للطاقة. ومن أجل ضبط توازن الأسعار بما يضمن مصالح الدول المصدّرة، تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) كإطار تعاوني يسعى إلى تحقيق الاستقرار في أسواق النفط.

1. ومع ذلك، يبقى من الصعب وضع نسق ثابت أو صيغة دقيقة للتنبؤ بأسعار النفط مستقبلًا، سواء على المدى القريب أو البعيد، وذلك بسبب الطبيعة المعقدة والمتداخلة للعوامل المؤثرة عليها، والتي قد تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين. وتشمل هذه العوامل محددات اقتصادية وتقنية وجيوسياسية، بعضها يمكن رصده وقياسه بدقة، في حين يبقى بعضها الآخر عرضة

للتقلبات المفاجئة، مما يجعل الطلب على النفط والغاز من أبرز العناصر التي تفسر التغيرات المستمرة في أسعارهما: **الطلب العالمي** :يُعتبر من أهم محددات الطلب على النفط، إذ يرتبط بالنمو الاقتصادي العالمي وما يترتب عليه من زيادة الحاجة إلى النفط لأغراض النقل والصناعة. كما أن النمو السكاني المتواصل أدى إلى ارتفاع مستويات الاستهلاك. وقد بلغ معدل الزيادة في الاستهلاك النفطي العالمي خلال الفترة ما بين 2008 و2013 نحو 1.76% سنويًا. وفي منتصف عام 2008 وصلت الأسعار إلى مستوى قياسي بلغ 147.27 دولارًا للبرميل، الأمر الذي انعكس سلبًا على الاقتصاد العالمي وأدى إلى تراجع الطلب. وفي المقابل، فإن انخفاض الأسعار إلى ما دون 40 دولارًا للبرميل يؤدي إلى توقف الاستثمارات في المشاريع النفطية ويؤثر مستقبلًا على نمو الإمدادات. ومن ثم، فإن وجود أسعار عادلة ومتوازنة يُعد شرطًا ضروريًا لتحقيق مصلحة كل من المنتجين والمستهلكين.

2. **الأزمات الاقتصادية العالمية** :أسهمت الأزمات المالية والاقتصادية الكبرى مثل أزمة الائتمان والكساد العالمي (2008–2009) والأزمة المالية الآسيوية (1999) في انخفاض الطلب على النفط، وهو ما أدى إلى تراجع الأسعار بسبب ضعف الاستثمارات العالمية. فعلى سبيل المثال، شهد عام 2013 انخفاضًا في أسعار النفط الخام لأول مرة منذ الأزمة المالية العالمية، حيث تراجعت أسعار سلة أوبك بنحو 3.6 دولارات للبرميل لتصل إلى 105.9 دولارات، مسجلة معدل انخفاض قدره 3.3.%
3. **الحروب** :تمثل الحروب أحد أهم العوامل المؤثرة، لاسيما في مناطق الإنتاج الغنية بالنفط مثل منطقة الشرق الأوسط التي تحتفظ بحوالي 80% من المخزون العالمي. وتستأثر خمس دول فقط بما يقارب 62.5% من هذا الاحتياطي وهي: السعودية، الإمارات، العراق، الكويت، وإيران، بينما لا تتجاوز حصة الولايات المتحدة 3.%
4. **الكوارث الطبيعية** :تؤدي الكوارث مثل الأعاصير والزلازل، خصوصًا في المناطق المنتجة للنفط، إلى تقليص حجم الإنتاج وارتفاع الأسعار نتيجة اضطراب الإمدادات.
5. **القرارات والتصريحات السياسية الدولية** :تلعب هذه القرارات دورًا مباشرًا في التأثير على السوق، مثل التهديدات بالحروب أو فرض عقوبات اقتصادية على دول منتجة، كما حدث في العقوبات المفروضة على العراق سابقًا وإيران في الوقت الراهن.
6. **المضاربات** :قد تؤدي المضاربات في الأسواق إلى اختلال العلاقة بين العرض والطلب، مما يتسبب في إحداث تقلبات حادة وخلق حالة من الفوضى في سوق النفط العالمية.
7. **سعر صرف الدولار** :نظرًا لارتباط معظم المبادلات التجارية النفطية بالدولار الأمريكي، فإن تغير قيمته ينعكس مباشرة على أسعار النفط. فهبوط قيمة الدولار يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بالدولار للحفاظ على توازنها مع اليورو، بينما يؤدي ارتفاع قيمته إلى تراجع الأسعار، وهو ما يترك أثرًا مباشرًا على اقتصادات الدول المنتجة والمصدّرة.

المطلب الثالث : لمحة تاريخية عن النفط الليبي ومميزات النفط الليبي :

يُعَدّ قطاع النفط والغاز الركيزة الأساسية للاقتصاد الليبي، إذ يشكل المصدر الرئيس للدخل القومي ويمثل النسبة الأكبر في بنية الناتج المحلي الإجمالي. وقد اكتُشف النفط لأول مرة في ليبيا سنة 1958، لتبدأ مرحلة الإنتاج الفعلي عام 1961، معلنةً بذلك دخول البلاد مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي. ويتميز النفط الليبي بجودة عالية نظرًا لخصائصه المتمثلة في الكثافة المناسبة وانخفاض نسبة الشوائب، إضافةً إلى الموقع الجغرافي لليبيا القريب من أهم أسواق الاستهلاك العالمية، وهو ما يمنح صادراتها النفطية ميزة تنافسية من خلال تقليل تكاليف النقل والتسويق وتسهيل حركة التصدير.

❖ **النفط الليبي تاريخياً :**

اكتُشف النفط في ليبيا في فترة متأخرة مقارنة بدول الخليج، إذ لم تكن عند تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من بين الدول المصدّرة، غير أنّها انضمت إلى المنظمة بعد نحو عامين فقط، وتحديدًا في عام 1962، لتصبح العضو السابع في هذا الكيان الدولي. ويعتمد الاقتصاد الليبي، الذي يبلغ عدد سكانه نحو 6.9 ملايين نسمة، اعتمادًا شبه كلي على قطاع النفط، حيث يُشكل أكثر من 69% من إجمالي عوائد الصادرات. وقد أسهمت العائدات الكبيرة المتأتية من قطاع الطاقة، مقترنة بانخفاض الكثافة السكانية، في جعل ليبيا من بين أعلى الدول الأفريقية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس الدور الاستراتيجي الذي يلعبه النفط في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز القوة المالية للبلاد.

من الناحية المؤسساتية، بدأ تنظيم قطاع النفط في ليبيا بإنشاء **المؤسسة الليبية العامة للبترول** بموجب القانون رقم (13) لسنة 1968، استنادًا إلى أحكام القانون رقم (25) لسنة 1955 وتعديلاته المتعلقة بالبترول. وفي عام 1970، صدر القانون رقم (24) الذي قضى بإنشاء **المؤسسة الوطنية للنفط** لتحل محل المؤسسة الليبية العامة للبترول، بحيث أوكلت إليها مهام إدارة قطاع النفط والإشراف عليه. وقد أعيد تنظيم المؤسسة الوطنية للنفط لاحقًا بموجب قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم (10) لسنة 1979، بهدف تمكينها من تحقيق أهداف خطة التحول في المجالات النفطية، وتعزيز مساهمة القطاع في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تنمية وتطوير الاحتياطيات النفطية واستغلالها على نحو أمثل بما يكفل تحقيق أفضل العوائد.

وتتمتع المؤسسة الوطنية للنفط بصلاحيات واسعة تشمل التحكم في أسعار المنتجات النفطية داخل ليبيا، وإدارة المفاوضات النفطية، ومنح تراخيص التنقيب والإنتاج. كما يجيز لها القانون الدخول في شراكات مع هيئات ومؤسسات وجهات أخرى تمارس أنشطة مشابهة، بما يتيح لها مرونة أكبر في تطوير قطاع النفط وتوسيع مجالات الاستثمار فيه.

يعتمد الاقتصاد الليبي بصورة شبه كاملة على إنتاج وتصدير النفط باعتباره السلعة الأساسية التي تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات، إذ بلغت نسبته نحو 96% في عام 1992، لترتفع إلى حوالي 97% في عامي 2002 و2010. كما ينعكس هذا الاعتماد على مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمته حوالي 66% في عام 1992، ثم انخفضت إلى 50.7% في عام 2002، لتواصل تراجعها نسبيًا وتصل إلى نحو 45.4% في عام 2010. ويُظهر هذا المسار التاريخي درجة الارتباط الوثيق للاقتصاد الليبي بقطاع النفط، مع تذبذب نسبي في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تبعًا للتطورات الاقتصادية وأسعار الطاقة العالمية.

❖ **احتياطات النفط في ليبيا :**

تُعَدّ ليبيا صاحبة أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في القارة الأفريقية، إذ بلغ حجم هذه الاحتياطيات حتى نهاية عام 2023 نحو 48.8 مليار برميل. وتمثل هذه الكمية ما يزيد على 4% من إجمالي احتياطيات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، مما يجعل ليبيا في المرتبة السابعة بين دول المنظمة من حيث حجم الاحتياطي النفطي.

وعلى المستوى القاري، تحتل ليبيا المركز الأول من حيث حجم الاحتياطيات المؤكدة، إذ تستحوذ على نسبة 40.3% من إجمالي الاحتياطيات النفطية في أفريقيا، والمقدرة بنحو 120.2 مليار برميل. ومع ذلك، لا تسهم القارة الأفريقية سوى بنسبة 0.8% فقط من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام. ويُبرز ذلك الأهمية الاستراتيجية لليبيا في السوقين الإقليمي والعالمي، باعتبارها الفاعل الرئيس في قطاع النفط الأفريقي. ويُوضح الشكل التالي حجم ونسبة الاحتياطيات الليبية مقارنة بالاحتياطيات الإقليمية والعالمية.

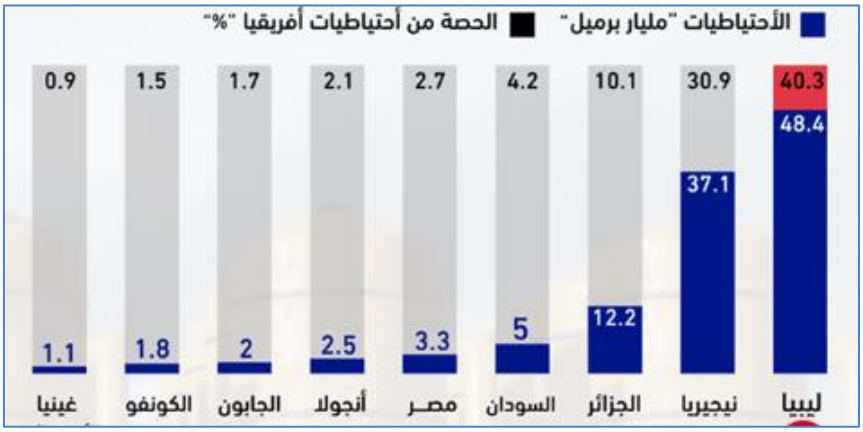

الشكل 1. رصيد الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (1990–2000).

❖ **مميزات النفط الليبي :**

إن المحروقات الليبية لها القدرة على المنافسة في السوق العالمية، حيث تملك خصائص معينة تجعلها بمنأى عن أخطار الازاحة من السوق، كما تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في السوق الدولية التي تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين المنتجين. ويمكن حصر أهم مميزات النفط الليبي فيما يلي:

I. **ميزة الموقع الجغرافي :**إن ميزة الموقع الجغرافي وقرب ليبيا من الأسواق الأوروبية وقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذا الأمريكية أعطاها أفضلية كبيرة مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، حيث ترتب عن هذا القرب ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل"، مما جعل منجاتها النفطية في وضع تنافسي أفضل من نفط بلدان الشرق الأوسط ، إندونيسيا، نيجريا وروسيا، ففي حالة ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار(تكلفة الاستخراج والنوعية)، فإن ليبيا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد ليبيا نفاسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا وانجلترا)، وفي الاسوق الأمريكية والكندية(المناطق الشرقية منها بالخصوص)، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي أي انها تمتاز باستهلاك كميات كبيرة من الوقود.

II. **ميزة الجودة:**يمتاز النفط الليبي بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك ،فالنفط المستخرج من حقول النفط الليبية يعتبر من أنواع النفط الخفيف وهو أكثر طلباً في السوق والأعلى سعراً، حيث تبلغ كثافته **API(37.0)** ، وهو نفط خام عالي الجودة ومنخفض الكبريت بنسبة **0.17٪**. تتميز درجة الزيت بجودة ممتازة وتتطلب مستوى منخفضًا من صيانة معدات التكرير، كما أن المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي تعد من أهم المنتجات النفطية ومن أجود أنواعها. والجدول الآتي يبين ميزة الجودة للنفط الليبي الخفيف مقارنة ببعض أنواع النفط لدول منظمة أوبك، خاصة فيما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت ودرجة الكثافة والنوعية :

جدول 1. مقارنة بين أنواع النفط لبعض دول منظمة الأوبك.

البلد	نوع النفط	درجة الكثافة النوعية (API)	كبريت %	خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	31	48.5
	ثقيل	27.3	2.84	16	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31	2.48	19.36	25.3	55.23
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.5
	ثقيل	31.8	1.85	21.15	26.85	52
العراق	خفيف	36.1	1.88	25	30.6	44.4
	متوسط	34	1.95	22	28	50
الجزائر	خفيف	44	0.14	35	36	29
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12	40	48

III. ميزة انخفاض تكاليف النقل :

تعتبر ليبيا من البلدان الإفريقية المصدرة للنفط والتي تتميز بموقع جغرافي متميز وقريب من الأسواق العالمية وخصوصاً الأوروبية، وهذا من شأنه أن يخفض من تكاليف النقل ويجعل المحروقات الليبية ذات قدرات تنافسية واضحة، هذه القوة التنافسية إزاء المنتجين والمصدرين من الشرق الأوسط وروسيا وأوروبا... مكنت ليبيا من تحسين مركزها في السوق الدولية وبالتالي الاستفادة من :

الحصول على عائدات مالية إضافية لاستمرار دعم برامج التنمية وصناعة المحروقات، والحصول على أرباح إضافية (الريع التفاضلي) بسبب إمكانيات ومميزات النفط الليبي، وتجنب تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل والشحن إلى مختلف مناطق الاستهلاك مقارنة مع الدول المنتجة الأخرى المنافسة لها.

بالإضافة الى هذه المزايا الرئيسية هنالك مزايا ثانوية نذكر منها:

- قرب الطبقات الحاوية للنفط من الاسطح، مما يسهل أعمال التنقيب والاستخراج وتقليل التكاليف، بالإضافة إلى وجود آبار منتجة عن طريق التدفق الطبيعي.
- ارتفاع نسبة الاستكشافات البرية والبحرية في مناطق الشرق الأوسط؛ ما يخلق بيئة جذب استثماري تستهدف أوروبا بصفة سوق نشطة للغاز والنفط والمنتجات الأخرى.
- ترسيم الحدود البحرية بين دول البحر الأبيض المتوسط عزّز من أهمية الموانئ الليبية التجارية والنفطية، وهي 9 موانئ تنقسم إلى 5 موانئ رئيسة في الشرق، و3 في الغرب.

المبحث الثاني : هيكل الميزان التجاري وتطور رصيد الميزان التجاري الليبي.

المطلب الأول : مفهوم الميزان التجاري وحالاته:

يُقصد بالميزان التجاري صافي العمليات التجارية المتعلقة بالمشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهو المفهوم الواسع المتعارف عليه في الوقت الراهن. ويُعد الميزان التجاري بمثابة الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع خلال فترة زمنية محددة – غالبًا ما تكون ثلاثة أشهر – مما يتيح تقييم العلاقة بين صادرات الدولة ووارداتها. ويُعبر عنه بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي الصادرات (X) – إجمالي الواردات(M)

كما يُعرَّف الميزان التجاري أيضًا بأنه الجزء من ميزان المدفوعات الذي يعكس حركة السلع المادية الملموسة سواء كانت مُستوردة أو مُصدَّرة. ويمكن تصنيفه إلى نوعين رئيسيين:

- **الميزان التجاري السلعي** :ويُعرف كذلك بميزان التجارة المنظورة، ويشمل جميع السلع المادية المتبادلة بين الدول، أي الصادرات والواردات التي تمر عبر الحدود الجمركية.
- **الميزان التجاري الخدمي** :ويُطلق عليه أيضًا ميزان التجارة غير المنظورة، ويتضمن جميع أشكال الخدمات المتبادلة بين الدول مثل النقل، والسياحة، والتأمين، بالإضافة إلى دخول العمالة وعوائد رؤوس الأموال.

بالرغم من أن جميع الدول تسعى إلى تحقيق حالة التوازن في الميزان التجاري إلا أن هذا نادرا ما يتحقق في الواقع، إذ تعاني الأغلبية من اختلال في ميزانها التجاري والذي يكون إما في حالة فائض أو عجز ، حيث أن الاختلال في الميزان التجاري يكون في شكل فائض أو عجزإذا كان رصيد الميزان التجاري موجبًا، فهذا يدل على أن قيمة صادرات الدولة من السلع والخدمات تفوق قيمة وارداتها، وهو ما يُعرف بـ الفائض في الميزان التجاري أو الفائض التجاري. أما إذا كان رصيده سالبًا، فإن ذلك يعكس أن حجم الصادرات أقل من حجم الواردات، أي أن الدولة لا تحقق مستوى كافٍ من الصادرات لمعادلة وارداتها، وهو ما يُعرف بـ العجز التجاري.

وهنا تجدر الاشارة أنه لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتقدم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، هونغ كونغ وأستراليا لديها عجز تجاري، إلا أن لها القدرة على مواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي، على عكس الميزان التجاري السلبي الذي يعتبر أمراً أكثراً صعوبة في البلدان النامية.

المطلب الثاني : عناصر الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه :

❖ **عناصر الميزان التجاري :**

تتمثل العناصر الأساسية للميزان التجاري في الصادرات والواردات .فالصادرات تُعرَّف بأنها الجزء من الناتج الوطني الداخلي الذي يتم بيعه إلى العالم الخارجي، أي أنها تمثل جزءًا من الطلب الموجَّه نحو الناتج الوطني. كما تُعرف أيضًا بأنها السلع والخدمات والأصول الرأسمالية التي تُباع إلى دول أخرى، وبالتالي يمكن أن تأخذ شكل تدفقات سلعية وخدمية أو تدفقات رأسمالية. ويتضمن هيكل الصادرات جانبين رئيسيين:

التركيب السلعي للصادرات :ويعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني. فكلما تنوعت السلع المصدَّرة وتوزعت أهميتها النسبية على عدد أكبر من المنتجات، دلّ ذلك على تطور الهيكل الإنتاجي وانخفاض مستوى المخاطر المرتبطة بعوائد الصادرات. أما إذا انخفض التنوع السلعي وارتفع مستوى التركّز في منتجات محدودة، فإن ذلك يشير إلى ضعف البنية الإنتاجية وتخلفها.

التوزيع الجغرافي للصادرات :ويعبر عن الوجهات الخارجية التي تتجه إليها الصادرات. فكلما تركزت الصادرات في أسواق محدودة، خاصة مع ارتفاع درجة التركّز السلعي، دلّ ذلك على هشاشة الاقتصاد ووقوعه في حالة من التبعية الاقتصادية.

أما الواردات، فهي تمثل الجزء من الناتج الوطني الخاص بالدول الأخرى والذي يدخل إلى الاقتصاد المحلي عبر استيراد السلع والخدمات من الخارج. وتُباع هذه السلع داخل الدولة لتعود قيمتها في النهاية إلى مصلحة الدولة المنتجة. ويُقصد بالواردات من السلع والخدمات جميع التدفقات السلعية والخدمية المقدمة من غير المقيمين إلى المقيمين مقابل عوائد مالية. ومن الناحية الاقتصادية، فإن ارتفاع حجم الواردات يؤدي إلى تقليص الطلب على السلع والخدمات المحلية، ومن ثم تُخصم من قيمة الناتج الوطني الذي يُحسب فقط على أساس الإنتاج المتحقق داخل حدود الدولة.

يمثل تحليل الهيكل السلعي للواردات أداة مهمة للكشف عن طبيعة تطور الاقتصاد القومي ومدى ارتباطه أو تبعيته للخارج، كما يعكس في الوقت ذاته توجهات السلطة السياسية في تعاملها مع قضايا التخلف والتبعية الاقتصادية. ويتم تسجيل حركة المبادلات التجارية في حسابات الدولة، حيث تُدرج **الصادرات** ضمن الجانب الدائن، بينما تُسجل **الواردات** في الجانب المدين من الميزان التجاري، الأمر الذي يوضح بصورة مباشرة وضع الميزان التجاري وما إذا كان يحقق فائضًا أو عجزًا.

❖ **العوامل المؤثرة على الميزان التجاري:**

تتأثر حركة الميزان التجاري بعدد من العوامل الاقتصادية، ويُعد التضخم من أبرز هذه العوامل.

التضخم: إذ يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى زيادة الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية، الأمر الذي يجعل السلع الوطنية أقل تنافسية في الأسواق الخارجية، فينخفض حجم الصادرات. وفي المقابل، تصبح السلع الأجنبية أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين نتيجة انخفاض أسعارها النسبية، مما يؤدي إلى ارتفاع الواردات. وبهذا يزداد العجز في الميزان التجاري نتيجة تراجع الطلب على الصادرات المحلية مقابل تنامي الاعتماد على الواردات الأجنبية

جدول 2. تغيرات معدل التضخم في ليبيا خلال فترة الدراسة.

السنة	الرقم القياسي للأسعار (100=2015)	معدلات التضخم (%)
1990	40.17	-
1991	44.94	11.87
1992	49.15	9.36
1993	54.59	11.07
1994	57.38	5.11
1995	61.54	7.25
1996	64.02	4.03
1997	66.29	3.55
1998	68.75	3.71
1999	70.57	2.65
2000	68.52	-2.9

معدل نمو الناتج المحلي: يُعرّف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الكلية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة والمقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة، غالبًا ما تكون سنة واحدة. وهو في جوهره يعكس الدخل المكتسب من العملية الإنتاجية بغض النظر عن طبيعة عناصر الإنتاج، سواء كانت وطنية أم أجنبية. ويؤدي ارتفاع الدخل القومي إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة ارتفاع القدرة الشرائية للمقيمين، في حين أن انخفاضه يفضي إلى تراجع هذا الطلب، الأمر الذي ينعكس مباشرة على الميزان التجاري.

تغيرات أسعار الفائدة: تُعد أسعار الفائدة من العوامل المؤثرة في حركة رؤوس الأموال. إذ يؤدي ارتفاعها محليًا إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، مما يُعزز الإنتاج الوطني ويرفع بالتالي حجم الصادرات. أما انخفاضها فيؤدي إلى خروج رؤوس الأموال نحو الخارج، وهو ما يضعف العملية الإنتاجية ويؤدي إلى تراجع الصادرات، وبالتالي يترك أثرًا سلبيًا على الميزان التجاري.

سعر الصرف: يؤثر سعر الصرف بشكل مباشر على القدرة التنافسية للسلع المحلية. فارتفاع قيمة العملة الوطنية يقلل من جاذبية الصادرات لارتفاع أسعارها نسبيًا، ويجعل الواردات أكثر إغراءً

للمقيمين. وعلى العكس من ذلك، فإن خفض سعر الصرف يُعزز تنافسية الصادرات المحلية، بينما يجعل الواردات أكثر تكلفة، الأمر الذي يساهم في تحسين وضع الميزان التجاري.

جدول3. تغيرات سعر الصرف في ليبيا خلال فترة الدراسة:

السنة	سعر الصرف (دينار)	معدلات النمو في سعر الصرف (%)
1990	0.28372	-
1991	0.28558	0.66
1992	0.29921	4.77
1993	0.32316	8
1994	0.36247	12.16
1995	0.35445	-2.21
1996	0.36592	3.24
1997	0.38868	6.22
1998	0.45388	16.75
1999	0.46308	2.04
2000	0.54613	17.93

المطلب الثالث : تطور رصيد الميزان التجاري الليبي :

عرف الميزان التجاري الليبي خلال سنوات الدراسة عدة تطورات، وذلك من خلال تطور كل من الصادرات والواردات ومنه رصيد الميزان التجاري، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول 4. تطور رصيد الميزان التجاري الليبي خلال الفترة(1990–2000).

السنة	رصيد الميزان التجاري (مليون دينار)	معدلات النمو في الميزان التجاري (%)
1990	2234.0	-
1991	1648.2	-26.22
1992	1616.7	-1.91
1993	766.3	-52.60
1994	1629.3	112.62
1995	1493.6	-8.33
1996	1663.9	11.47
1997	1317.0	-20.85
1998	170.3	-87.07
1999	1753.6	929.71
2000	3310.1	88.76

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن رصيد الميزان التجاري الليبي كان مرتفعاً في بداية فترة الدراسة حيث بلغ (2234) مليون دينار في عام 1990 ، ثم انخفض الرصيد للثلاثة سنوات التالية (1991-1992-1993) محققاً نمواً سلبياً في هذه السنوات نتيجة انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، ومن ثم عاود الارتفاع في سنة 1994 ليحقق نمواً قدره 112.6% عن السنة السابقة ، ومن ثم انخفض مجدداً ليحقق نمو سالب قدره (8.3%) في سنة (1995)، ومن ثم ارتفع مجدداً بمقدار (11.5%) في سنة 1996 ، لينخفض لاحقاً في السنتين التاليتين (1997-1998) ، ونلاحظ الانخفاض الشديد في رصيد الميزان التجاري في سنة 1998،ومن ثم ارتفاعاً شديداً في سنة (1999) حيث بلغ معدل النمو 929% وهو القيمة الشاذة في معدلات النمو خلال سنوات الفترة

المدروسة وهو مؤشر على وجود ازمة اقتصادية شهدتها البلاد في سنة (1998)، ومن ثم ارتفع معدل النمو في أأخر سنوات الدراسة .

ويوضح الرسم البياني التالي رصيد الميزان التجاري الليبي خلال فترة الدراسة :

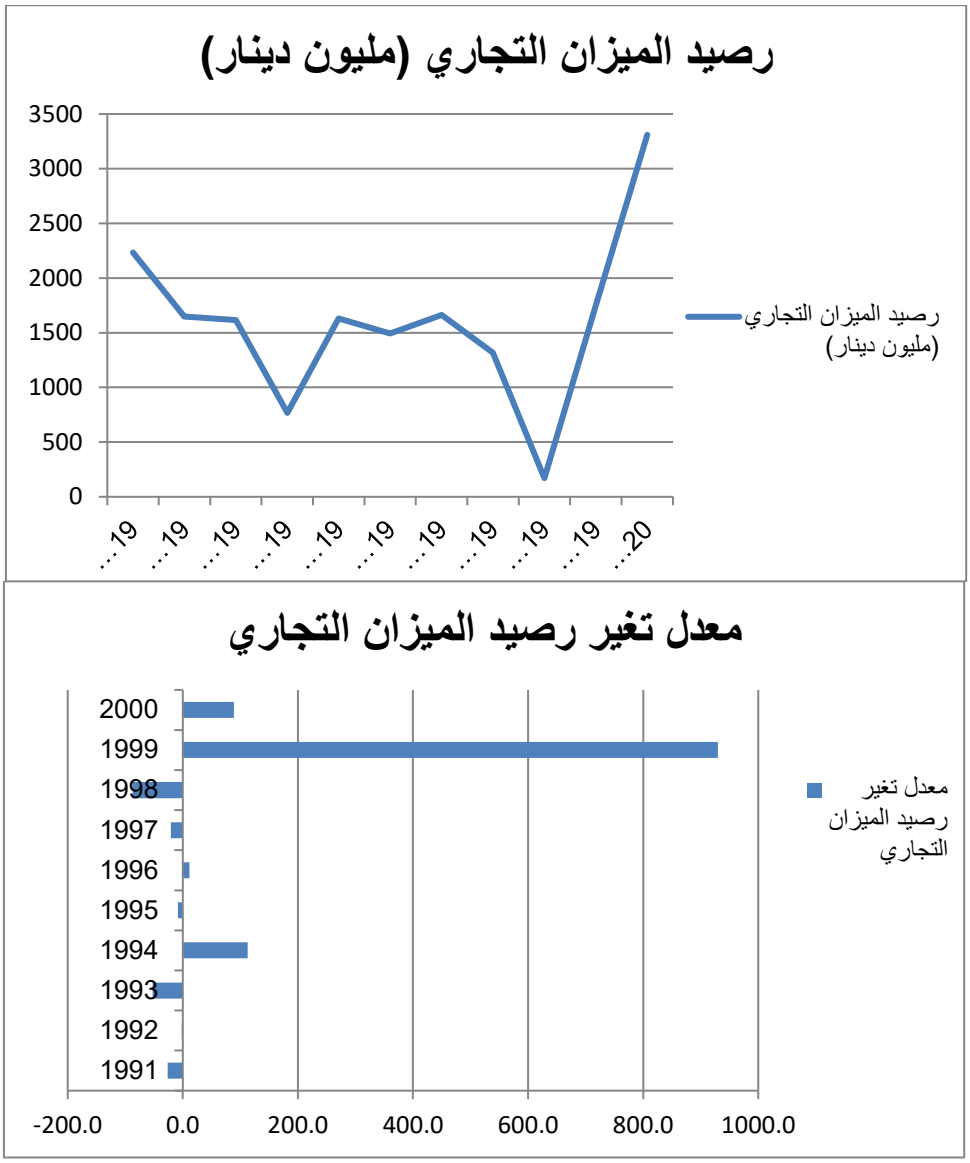

الشكل 2. العلاقة بين أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري الليبي.

ويتضح لنا من الرسم البياني السابق التقلبات الكثيرة التي شهدها الميزان التجاري خلال فترة الدراسة ، والتي بدورها كانت نتيجةً لأحداث اقتصادية وأزمات شهدتها البلاد ومنها الحصار الاقتصادي الذي فرض على ليبيا في تلك الفترة وكذلك أسباب أخرى أبرزها تقلبات أسعار النفط عالمياً.

المبحث الثالث : إثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الليبي والتحديات المترتبة على ذلك وسبل مواجهتها.

المطلب الأول : أثر تغير سعر النفط في الميزان التجاري خلال فترة ما بين (1990-2000):

لمعرفة الأثار المترتبة على تغيرات أسعار النفط عالمياً على رصيد الميزان التجاري الليبي ندرج البيانات التالية :

الجدول 5. أثر تغير أسعار النفط الخام على رصيد الميزان التجاري الليبي (1990–2000).

السنة	رصيد الميزان التجاري (مليون دينار)	معدل التغير في رصيد الميزان التجاري (%)	سعر النفط	معدل التغير في أسعار النفط الخام (%)
1990	2234.0		18.36	-
1991	1648.2	26.2-	18.53	0.9
1992	1616.7	1.9-	24.34	31.4
1993	766.3	52.6-	21.04	13.6-
1994	1629.3	112.6	20.03	4.8-
1995	1493.6	8.3-	21.33	6.5
1996	1663.9	11.4	19.62	8.0-
1997	1317.0	20.8-	13.02	33.6-
1998	170.3	87.1-	18.12	39.2
1999	1753.6	929.7	28.77	58.8
2000	3310.1	88.8	24.74	14.0-

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أسعار النفط متذبذبة ومتقلبة بين صعود وهبوط ، حيث كانت في حالة صعود في السنوات الثلاثة الأولى من الفترة المدروسة (1990-1991-1992) ، ثم اتجهت أسعار النفط للانخفاض في السنتين التاليتين (1993-1994) ، ثم عاودت الارتفاع في سنة 1995م ،واتجهت مجدداً للانخفاض في (1996-1997)، وأخير شهدت ارتفاعاً في السنوات الأخيرة من الدراسة ،ولعل الزيادة الأكبر كانت سنة 1999 حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 58.8% عن السنة السابقة ، الأمر الذي ساهم بشكل رئيسي بتحقيق معدل نمو في الرصيد التجاري بلغ 929% .
ولتوضيح التغير في أسعار المحروقات ومعدل التغير في أسعار النفط خلال فترة الدراسة ندرج الرسوم البيانية التالية :

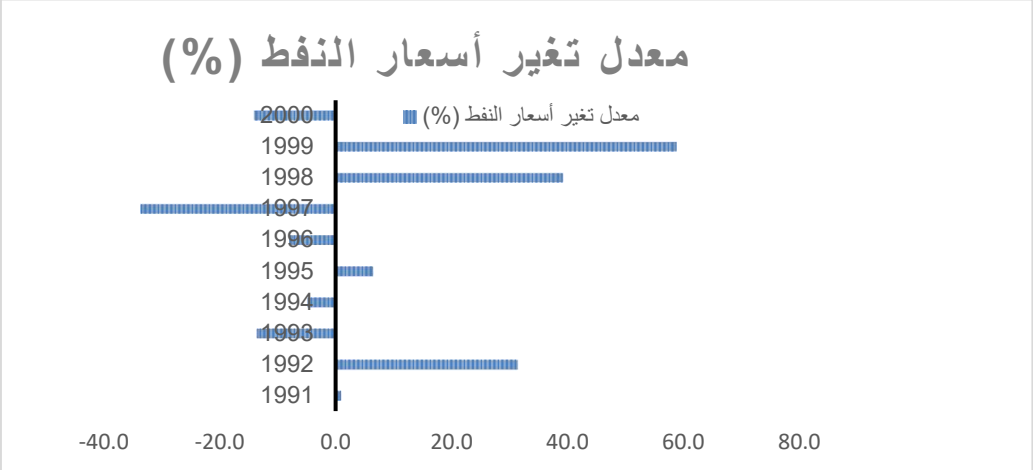

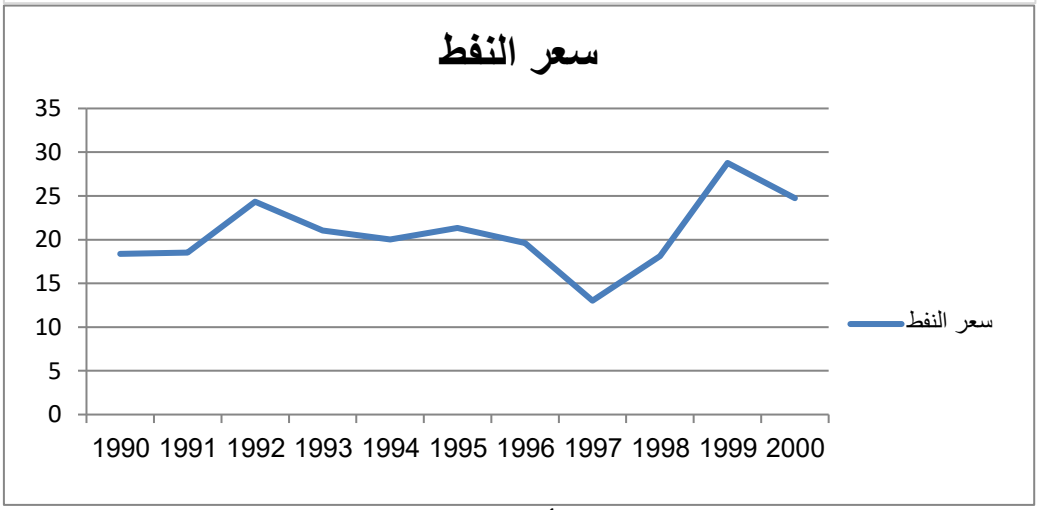

الشكل 3. صادرات المنتجات النفطية الليبية (ألف طن متري) خلال الفترة(1990–2000)

ولربط تغير أسعار النفط بتغير رصيد الميزان التجاري الليبي ندرج الرسم البياني التالي:

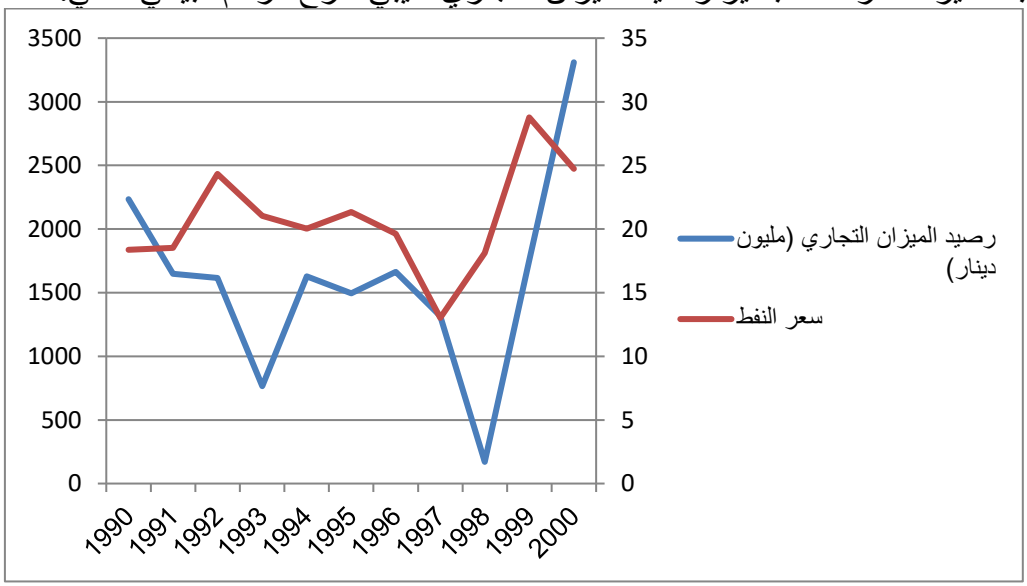

الشكل 4. أسعار النفط بتغير رصيد الميزان التجاري الليبي

نلاحظ من الرسم البياني السابق أنه يوجد ارتباط بين أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري ، وأن علاقة أسعار النفط برصيد الميزان التجاري علاقة طردية، فكلما تحسنت أسعار النفط صاحبها تحسن في رصيد الميزان التجاري الليبي وحقق بذلك فائض ، وكلما انخفضت أسعار المحروقات صاحبها انخفاض في رصيد الميزان التجاري وأدى الى عجز أو بالحد الأدنى انخفاض في معدل نمو رصيد الميزان التجاري.

وللتحقق من صحة هذه النتائج سوف ننظر لكميات الصادرات النفطية الليبية خلال سنوات الدراسة ، وذلك لتحيد العامل الكمي في نتيجة التحليل السابق ، وبغرض ذلك سنقوم بإدراج جدول للمنتجات النفطية المصدرة وجدول أخر للغاز المسال المصدر خلال فترة (1990-2000م)

جدول 6. صادرات المنتجات النفطية (الوحدة : ألف طن متري):

السنة	كيروسين منزلي وطيران	نفط ديزل	غاز بترول مسال	زيت وقود ثقيل	نافتا
1990	827	1939	0	3552	864
1995	1218	1190	144	4707	1770
1996	1283	1270	156	5707	2429
1997	1472	1415	143	6308	2304
1998	1512	1102	113	5057	1984
1999	1442	1677	135	5170	2385
2000	1380	1529	137	4902	1941

جدول 7. المتوسط اليومي لصادرات الغاز الطبيعي المسال :

السنة	ألف متر مكعب / يوم
1990	5378
1995	4609
1996	3668
1997	3475
1998	2771
1999	2933
2000	2433

نلاحظ أن بيانات الصادرات النفطية الليبية متوافقة مع ما توصلنا اليه سابقاً من وجود علاقة طردية بين اسعار النفط والميزان التجاري، ولعل المثال الأبرز لهذا الأمر هو الفارق بين الصادرات النفطية بين سنتي 1998 و1999 حيث أن الصادرات النفطية لم تشهد ارتفاعاً كبيراً (شاذاً) ،الا أنه وبالرغم ذلك شهدت هاتين السنتين ارتفاعاً كبيراً في رصيد الميزان التجاري بلغ 929% كان مترافقاً مع ارتفاع في أسعار النفط بلغ 58.8% والذي يعد السبب الرئيسي في فائض الميزان التجاري الليبي حينها.

وأخيراً يمكن القول التقلبات السعرية للنفط تعتبر من أهم المحددات لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالاً أو توازنا، حيث يتميز رصيد الميزان التجاري بحساسية كبيرة لأسعار النفط، حيث أن كل ارتفاع أو انخفاض في الأسعار يؤثر عليه بالإيجاب أو السلب.

المطلب الثاني : تحديات تبعية الاقتصاد الليبي لقطاع النفط: :

يعد النفط أهم مورد تعتمد عليه ليبيا في تمويل اقتصادها، الا أن الاستغلال المفرط لهذه الثروة يجعله معرض للعديد من التحديات سواء كانت داخلية أو خارجية، ومن أهم هذه التحديات نجد:

1. **نضوب النفط :** يعتبر النفط مادة ناضبة واحتياطاته تتناقص باستمرار بسبب الإنتاج، وبالتالي لا بد من الاستثمار في الطاقات الأخرى وخاصة المتجددة وذلك في ظل تزايد الطلب المحلي للنفط ،وكما ذكرنا سابقاً عن مدى الارتباط بين قطاع النفط والاقتصادي الليبي وانه يشكل العماد الأهم في هذا الاقتصاد ونضوب هذه المادة سيؤدي الى تدهور الاقتصاد الليبي الا اذا كنا مستعدين ولدينا قطاعات اقتصادية أخرى يمكن الاعتماد عليها.
2. **معوقات الاستثمار الأجنبي في ليبيا**يُعد ثقل وتعقيد النظام الإداري من أبرز المعوقات التي تواجه الاقتصاد الوطني، خاصة مع تفشي البيروقراطية وتداخل الصلاحيات بين المؤسسات المختلفة. ويضاف إلى ذلك الإشكال المرتبط بالجانب البشري على مستوى مراكز اتخاذ القرار ومواقع التنفيذ، حيث لم تتطور العقليات بما ينسجم مع التحولات العالمية الراهنة، ولا تزال الممارسات الإدارية بعيدة عن توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما تُعد صعوبات التمويل من العوائق الجوهرية، إذ تتمثل في ارتفاع معدلات الفائدة، وضيق حجم السوق، وغياب برامج تمويل متخصصة تلبي احتياجات الاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحديات لا تقتصر على قطاع النفط وحده، بل تمتد لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3. **ضريبة الكربون:** تُعرَّف ضريبة الكربون بأنها أداة مالية تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود الأحفوري كالنفط والغاز، وذلك بهدف الحد من معدلات استهلاكه وتقليل الانبعاثات الناتجة عنه. وتُوجَّه حصيلة هذه الضريبة لمعالجة الآثار البيئية السلبية الناجمة عن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المرتبطة باستخدام الوقود الأحفوري. ومن الناحية الاقتصادية، فإن فرض ضرائب إضافية على سلعة معينة يؤدي عادةً إلى ارتفاع سعرها، الأمر الذي يدفع المستهلكين إلى تقليص مستويات الطلب عليها أو البحث عن بدائل أخرى أكثر كفاءة وأقل تكلفة بيئية.

4. **عمليات الاندماج:** أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة بارزة تسير بوتيرة متسارعة، حيث غدت إحدى الاستراتيجيات المحورية التي تلجأ إليها هذه الشركات من أجل تعزيز حصتها السوقية وتحقيق أكبر قدر من المكاسب. وفي قطاع الصناعة النفطية، يُعَد اندماج شركة إكسون مع شركة موبيل مثالًا بارزًا، إذ أسفر عن تكوين أكبر شركة نفطية في العالم برأسمال يناهز 247 مليار دولار، وبقدرات اقتصادية ضخمة مكّنتها من ترسيخ موقعها التنافسي عالميًا. ولا شك أن مثل هذه الاندماجات الكبرى تُلقي بظلالها على الدول المنتجة للنفط، ومن بينها ليبيا، التي سعت إلى بناء قاعدة صناعية نفطية خاصة بها. غير أن الشركات المحلية أو الإقليمية تجد صعوبة في مجاراة الشركات العالمية العملاقة التي استفادت من عمليات الاندماج الواسعة، مما يجعل الفجوة التنافسية بين الطرفين أكثر وضوحًا.

5. **النوبك الأمريكي :** القانون الذي أقرّه مجلس النواب الأمريكي تحت عنوان "قانون لا تكتلات لإنتاج وتصدير النفط لسنة 2007"، والمعروف اختصارًا باسم "النوبك"

(NOPEC)، يمنح الحكومة الأمريكية صلاحية مقاضاة منظمة أوبك والمنظمات المماثلة لها بدعوى التلاعب بأسعار النفط. ومن أبرز الآثار المترتبة على هذا القانون إلغاء مبدأ الحصانة السيادية الممنوحة لأعضاء أوبك فيما يتعلق بثرواتهم النفطية واستثماراتهم. ويُعد هذا المشروع جزءًا من الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى تقليص أو إلغاء الدور الذي يمكن أن يلعبه النفط العربي في التأثير على موازين القوى والسياسة الدولية.

6. **الارهاب و عدم توفر الأمن :** حيث أن هذا العامل يعد من أهم العوامل والمعوقات التي تواجه الاقتصاد القومي؛ لأن عدم توفر الأمن يعني عدم وجود استقرار ووجود فوضى وهذا يساهم في عدم جذب الاستثمار وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي للبلاد.
7. **سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي وضعف دور القطاع الخاص :** وهي من سمات الاقتصاد الليبي خصوصاً قبل أحداث 2011.

المطلب الثالث : تنمية القطاعات الاقتصادية كاستراتيجية بديلة لقطاع النفط :

إن ليبيا وبما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية يمكن أن تجد في القطاعات الاقتصادية البديل الحقيقي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية، ولمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية وما تتركه من آثار على إيراداتها الخارجية ، ولعل من أهم هذه القطاعات :

- **القطاع الصناعي :** تملك ليبيا الكثير من الامكانيات الطبيعية والبشرية والمالية التي يمكن أن تجد في هذا القطاع البديل الحقيقي لمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية، وما تتركه من اثار على ايرادات ليبيا الخارجية ، ولكن واقع هذا القطاع حالياً تحت المستوى المطلوب للوصول للتنوع في الناتج المحلي ،ولذلك يجب القيام بعدة أمور لتطوير هذا القطاع ومن أبرزها اعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية في هذا المجال ،والاهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر ركيزة هذا القطاع ،وزيادة الاستثمار والدعم في البحث العلمي ،واعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها ،وتطوير النظام الضريبي والجمركي.
- **القطاع السياحي :** تمتلك ليبيا الكثير من مقومات الجذب السياحية (صحراوية ،جبلية ، ساحلية وأثرية)التي من الممكن أن تجعل منها وجهة سياحية عالمية ،ولهذا القطاع أهمية بارزة في الاقتصادات الحديثة ومن أبرزها تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني، والحد من الاعتماد على النفط ، و تساهم في توفير العملة الصعبة، وبالتالي تحسين سعر الصرف ،ولكن الأن يواجه هذا القطاع العديد من المعوقات التي لابد من تجاوزها ،وذلك من خلال وضع خطط استراتيجية تنموية سياحية ،و العمل على توفير بيئة أمنة في المناطق السياحية ،و العمل على جذب وتشجيع الاستثمارات في مجال السياحة ، و وضع خطط للترويج والتسويق السياحي في ليبيا.
- **القطاع الزراعي :** تتمثل أهمية القطاع الزراعي في تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد مع تقليص المستورد منها ،وزيادة الدخل القومي و وتوفير النقد الاجنبي وكذلك يعتبر القطاع الزراعي مصدر رئيسياً لزيادة التكوين الرأسمالي، ولكن كغيره من القطاعات الاقتصادية يعاني هذا القطاع من ضعف الانتاجية ،ولتطويره يجب القيام بوضع استراتيجيات تنموية طويلة الأجل وتبني استراتيجية واضحة للتصدير ،والقيام باستصلاح المزيد من الأراضي ، وزيادة الربط بين القطاعين الزراعي والصناعي بما يخدم مصلحة القطاعين.

- **القطاع التجاري والخدمي :** تبرز أهمية هذا القطاع بسبب الموقع الاستراتيجي لليبيا الذي يجعل منها حلقة وصل بين دول الشرق الأوسط ودول جنوب افريقيا ودول الأوروبية نتيجة قربها البحري من الموانئ الأوروبية عموماً والايطالية خصوصاً ، مما يجعل من هذا القطاع رديف قوي للاقتصاد الليبي ،ويقلل من التبعية الاقتصادية للنفط ، ولكن يجب وضع خطط استراتيجية تنموية في هذا المجال ،والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع.

- ✓ وبالإضافة لتطوير القطاعات الاقتصادية يجب تنمية الطاقات المتجددة كاستراتيجية بديلة عن قطاع المحروقات ومن أهمها الطاقة الشمسية والتي تتميز بها ليبيا حيث تمتلك صحراء وأماكن شاسعة يمكن الاستفادة منها في توليد طاقة نظيفة وأمنة وذات تكاليف منخفضة على المدى الطويل ، لذلك لا بد للدولة أن تكثف الجهود من خلال توسيع دائرة البحث العلمي للوصول إلى أفضل الطرق الممكنة للاستفادة من هذه الثروة والتقليل من الاعتماد على البترول ومشتقاته .

النتائج :

- هناك ارتباط طردي بين أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري الليبي، فارتفاعه وانخفاضه يؤثر وبشدة على رصيد الميزان التجاري إيجابا وسلبا.
- النظام الاقتصادي الحالي لليبيا هو اقتصاد تسيير أزمات وليس باقتصاد حقيقي.
- الاقتصاد الليبي يبقى عرضة للصدمات الخارجية، ما دام لا يزال معتمدا على البترول لمصدر وحيد للعوائد والإيرادات.
- إن السمة الرئيسية التي ظلت تطبع الاقتصاد الليبي منذ السبعينات إلى يومنا هذا، هو ارتهانه وبشكل مطلق بقطاع المحروقات لمصدر تمويل للاقتصاد، مما أدى إلى بروز وجهات نظر مختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية من جهة، والمخاطر المحدقة بالاقتصاد الليبي من جهة أخرى في ظل هذا الارتهان.
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في ليبيا، في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في تمويل الاقتصاد.
- ان إبراز هذه الحقائق لا يعني أن البترول قد أخفق في تطوير الاقتصاد الوطني، بل أن مساهمته كبيرة، الا أن واقع ليبيا الحالي يفرض عليها ضرورة استخدام الفوائض المالية للبترول، لتنمية وتطوير الاستثمارات خارج قطاع المحروقات.

الاقتراحات :

- بناءً على النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذه الدراسة، يكون بوسعنا تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:
- يجب إرساء ركائز اقتصاد حقيقي، مكون من قاعدة إنتاجية وخدمية، يساهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب المداخيل النفطية.
- على الدولة استغلال الفوائض المالية المتأتية من البترول، لتنويع الاستثمارات في القطاعات البديلة كالصناعة والزراعة.
- للتخلص من آثار أسعار النفط يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل التدريجي بين الاقتصاد الوطني و العائدات النفطية.
- العمل على تنويع الصادرات وإزالة القيود خاصة المتعلقة بتمويل عمليات التجارة الخارجية.

- ينبغي التفكير في إعداد اقتصاد لفترة ما بعد البترول، انطلاقاً من تنمية مصادر الطاقة البديلة والتنويع والنهوض بالصادرات خارج المحروقات.
- وجوب حصر المزايا التنافسية لاقتصاد الليبي خارج قطاع المحروقات، والعمل على تنميتها عطائها الأولوية في البرامج التنموية المختلفة، والاهتمام ببحوث التطوير والأبحاث العلمية.

قائمة المراجع :

1. سالم عبد الحسن رسن ، الجامعة المفتوحة ،طرابلس ،1999.
2. مصرف ليبيا المركزي. الكتاب الإحصائي. 1960-2017م.
3. وزارة التخطيط –إحصائيات التجارة الخارجية-مصلحة الإحصاء والتعداد – طرابلس.
4. الأكرش، عبدالحميد ، أثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة 1990-2014، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس كلية التجارة بالإسماعيلية، العدد 8 ،2017.
5. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف ،2009.
6. محمد محمود يونس، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، ،2007.
7. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة، عمان، ،2006.
8. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، الأردن، ،2004.
9. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2000.
10. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، الطبعة الثانية، عمان، ،2011.
11. موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان،2015 .
12. هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
13. سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجيها (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.